



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

" ملكية دور السكن "

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

طلال الهزايمة

تموز 2011

## قائمة المحتويات

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (ملكية دور السكن)
- 4..... مقدمة
- 5..... أهم مؤشرات قطاع ملكية دور السكن

## قائمة الجداول

- 3..... جدول (1): تعريفات
- 7..... جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع ملكية دور السكن الفرعي ضمن قطاع القطاعات الاقتصادية
- 8..... جدول (3): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع ملكية دور السكن من الاستهلاك الوسيط الكلي

## ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (ملكية دور السكن)

يعتبر قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من القطاعات الهامة في الأردن من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال ما ظهر في جداول المدخلات والمخرجات التي تم بناءها بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني الى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 6 قطاعات فرعية تمثل قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع ملكية دور السكن استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع ملكية دور السكن في الناتج المحلي الإجمالي 8.10 % .
- بلغت نسبة مساهمة قطاع ملكية دور السكن في الإنتاج الكلي 2.22 %.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع ملكية دور السكن 45.42 % ضمن القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع ملكية دور السكن في الصادرات الوطنية 0.0 %.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع ملكية دور السكن في تعويضات العاملين 0.0 %.
- كان قطاع خدمات الاتصالات القطاع الأكثر استخداماً لإنتاج قطاع ملكية دور السكن.
- كان قطاع المعدات المنزلية (المستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع ملكية دور السكن نسبة إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية.</li> <li>▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.</li> </ul>
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	يتكون الطلب النهائي من: <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الاستهلاك الأسري</li> <li>▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر</li> <li>▪ الاستهلاك الحكومي</li> <li>▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي</li> <li>▪ التغير في المخزون</li> <li>▪ الصادرات</li> </ul>

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

## مقدمة:

يعتبر قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من القطاعات الهامة في الأردن من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى فإن النظام المصرفي المتطور يحسن من كفاءة القرارات المالية، ويوزع الموارد بشكل أفضل، ويضمن إستقرار تدفق الأموال لمختلف القطاعات الاقتصادية ويسارع في العوامل المؤدية إلى النمو، كما يوجد علاقة إرتباط قوية بين مستوى التطور المصرفي وتحقيق النمو الاقتصادي لأن خدمات هذا النظام الشاملة في الدفع وتسهيل التجارة وتقديم الإئتمان والإستثمار تساهم في تنشيط الاقتصاد وتوليد الدخل وزيادة الرفاهية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة تنموية للقطاع المصرفي، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع المصرفي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه، فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف، لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

ويشكل قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الاقتصاد الأردني جزءاً مهماً في خارطة القطاعية حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات كأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 6 قطاعات فرعية تمثل قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافة إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع ملكية دور السكن استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال.

## أهم مؤشرات قطاع ملكية دور السكن:

### المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ مجموع مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الناتج المحلي الإجمالي 17.83% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع ملكية دور السكن في الناتج المحلي الإجمالي 8.10% محتلاً بذلك المرتبة 2 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

### المساهمة في الإنتاج الكلي للإقتصاد:

بلغ مجموع مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال 10.28% من مجموع الإنتاج الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع ملكية دور السكن المرتبة 1 من أعلى القطاعات الفرعية للقطاع الرئيسي مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 40.90%، والمرتبة 5 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.22%.

### المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال:

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع ملكية دور السكن 45.42% ضمن القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال محتلاً بذلك المرتبة الأولى.

### المساهمة في الصادرات الوطنية:

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 1.52 % للقطاعات الفرعية لخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية و 98.48 % لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

لم يساهم قطاع ملكية دور السكن في الصادرات الوطنية نهائياً.

### المساهمة في تعويضات العاملين:

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 11.06 % لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال و 88.94 % لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولم يكن لقطاع ملكية دور السكن أي مساهمة في تعويضات العاملين.



جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع ملكية دور السكن الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81 قطاعاً
الناتج المحلي الإجمالي	2
الإنتاج الكلي	5

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات





جدول (3): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع ملكية دور السكن من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	الإنشاءات	100
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	100
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	0.0
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء كان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أن قطاع الإنشاءات هو القطاع الوحيد الذي أُستخدم إنتاجه كمدخلات وسيطة محلية لقطاع ملكية دور السكن، بحيث كانت نسبته 100%.

• ملاحظة:

لم يكن هناك أي إنتاج لقطاع ملكية دور السكن.

لم يكن هناك أي استهلاك وسيط مستورد لقطاع ملكية دور السكن.